

من المؤكّد في الدِّراسات اللُّغويّة الحديثة تخصُّص النَّحو بدراسة الجملة ؛ وذلك باعتبار هذا النَّحو أفضل نموذج في الوقت الراهن ، و ظهور فاعليته الحقيقية في تحليل الجملة و تحديد خصائصها استحسانا و رفضا ، و لهذا فإنَّ معرفة اللُّغوي لأساليب صياغة الجملة صياغة مستحسنة تضمن له تفعيل العمل في هذا المجال ، و تضمن تحقيق نتائج دقيقة في حدود الجملة .

وما تركيز عالم النحو على الجملة و اقتصار تحليلاته عليها سوى نتيجة حقيقية لنظرته إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية ، و لكونه هو ذاته نموذجا متخصصا بوصف الكفائية اللُّغوية الباطنة للمتكلّم و المستمع المثالي ؛ هذا النموذج يصف قدرة المتكلّم على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته .

فالنَّحو انطلاقا من هذا كله عند " المخزومي " يقوم على دراسة الجملة العربيّة دراسة أسلوبية محضة لفهم الصلة بين أجزائها المترابطة .

وقد عرّف المخزومي الجملة العربية بقوله : « الجملة هي الصُّورة اللَّفظيّة الصُّغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللُّغات ، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاءها في ذهنه ، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جاء في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع »⁽¹⁾ .

فالجملة بالنسبة إليه هي الصورة اللَّفظيّة الصُّغرى للكلام المفيد فائدة تامّة الموضوع لغاية الفهم والإفهام، وهذه الصورة تعكس بطبيعتها الحال صورة ذهنيّة ؛ كانت أجزاءها قد تألّفت في ذهن المتكلّم، وعن طريقها تمّ نقل ما دار في ذهن المتكلّم إلى السّامع . وذلك وفق شروط و قواعد محددة و لا يكون الكلام تامًا ، و لا جملة مفيدة إلاّ إذا تحققت شروط محددة

الجملة في التفكير النحوي عند " مهدي المخزومي "

دراسة في المفاهيم و الأقسام

أ. محمد يزيد سالم

جامعة - بسكرة

الملخص :

تروم هذه الدِّراسة الوقوف على أهم المفاهيم و التّقسيمات التي قدّمها " مهدي المخزومي " للجملة باعتبارها من أهمّ المسائل النَّحويّة و اللُّغويّة المبسوطة قديما و حديثا ، محاولين إبراز أهم ما أضافه في دراستها مقارنة بالدِّراسات القديمة ، و أهميّة ما قدمه من وجهة نظر الدِّراسات اللِّسانيّة الحديثة .

أولا: مفهوم الجملة عند المخزومي :

يعدُّ " المخزومي " من الباحثين الذين تناولوا الجملة العربيّة بالنّقد و التّحليل حيث دعا في كتابه (في النَّحو العربي نقد و توجيه) إلى إعادة تقويم الدّرس النَّحوي في ضوء دراسته للجملة ، مطبقا ما دعا إليه في كتابه (في النَّحو العربي قواعد و تطبيق) . فقد قدم لنا عدّة تعريفات نظريّة للجملة حاول من خلالها أن يؤكد المفهوم العلمي الصحيح لدراسة النَّحو العربي ؛ و ذلك وفقا للأسس التي يقوم عليها الدّرس اللُّغوي الحديث ، ولذا جاء جلُّ اهتمامه منصبا عليها ، مقبدا إيّاها على بقية المباحث التي استأثر بها كتابه " في النَّحو العربي نقد و توجيه " واضعا لذلك كلّ منهجا يقوم أساسا على دراسة الظروف القوليّة المصاحبة لها ، من نفي و توكيد و استفهام ... إلخ ، وما يطرأ على بعض أجزائها من تقديم وتأخير و حذف و ذكر وغير ذلك .

بالمسند إليه ، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنسيم⁽⁶⁾ .

وليس في العربية غالباً لفظ يدل على الإسناد ، كما في غيرها من اللغات ، يعلّق "علي أبو المكارم" على ذلك قائلاً : « و جليُّ أن هذا العنصر الثالث - الإسناد - الذي أضافه الدكتور المخزومي لا وجود له من الناحية الواقعية في بناء الجملة العربية ، وإن التمس له بعض الجذور التاريخية ، الأمر الذي يقف بنا عملياً في إطار المأثورات التراثية»⁽⁷⁾ .

ففي اللغة الإنجليزية مثلاً يكون فعل الكينونة (is) هو الرابطة بين الجملة والمسند والمسند إليه ، أو هو اللفظ الدال على الإسناد أو النسبة ، مثل (is) في الإنجليزية نجد (est) في الفرنسية ، وعلى هذا فترجمة عبارة (earth is round) بعبارة (الأرض كروية) هي : « ترجمة خطأ لاقتنائها على طرق التركيب العرفية باللغة العربية الفصحى ، وهي لغة تفهم علاقة الإسناد دون حاجة إلى مساعد»⁽⁸⁾ .

غير أن نحائنا العرب : « يقولون بوجود الرابطة في حالة واحدة ، هي حالة كون خبر المبتدأ ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، حيث يرون أنه متعلق بمحذوف تقديره "كائن" »⁽⁹⁾ .

ويرى "المخزومي" أن : « الجملة العربية فيما يبدو كانت تتضمن في استعمالها القديمة شيئاً من هذا ، معبراً عنه بفعل الكينونة ، ولكنّه انقرض في الاستعمال الشائع ، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النُّحاة على زيادة (كان) كقول الشاعر

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلٍ

إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ اللَّيْلِ

فالكلمة (تكون) عند النُّحاة زائدة هنا ، لأنّها لم تجر جريان كان في الاستعمال من رفع الاسم

، تعود إلى المنطق ومتطلبات اللغة . وقد انتقد الدكتور "حلمي خليل" حدّ "المخزومي" للجملة الذي ذهب فيه إلى أنّ الجملة : " هي الصورة اللَّفْظِيَّة الصُّغرى للكلام المفيد ... " ، قائلاً : « أمّا أنّها الوحدة الكلامية الصغرى فهو تعريف لم يقل به المنهج العلمي الحديث ، بل العكس هو الصحيح : أي أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى ؛ أمّا الوحدة الكلامية الصُّغرى فهي الفونيم »⁽²⁾ .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه "حلمي خليل" لا يبتعد عن الحقيقة : لأنّه إذا سلمنا أنّ الجملة هي الوحدة الصغرى ، فما هي الوحدة الكبرى ؟ لذا فالجملة هي وحدة المعنى الكبرى في النحو ، في حين أنّ النص هو الوحدة الأساسية للمعنى في علم الدلالة⁽³⁾ .

كما أنّ "المخزومي" يفرق بين مفهوم الجملة ومفهوم الجملة التامة ؛ لأنّه يحدد الجملة التامة بأنّها : « الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها»⁽⁴⁾ . ويرى أنّها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

1 - المسند إليه ، أو المتحدث عنه ، أو المبني عليه

2 - المسند الذي يبني عليه المسند إليه ، ويتحدث به عنه .

3 - الإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه⁽⁵⁾ .

فالذي يلاحظ أنّه قد أضاف إلى عنصري الإسناد المأثورين في التراث النحوي عنصرياً ثالثاً وهو تلك العلاقة الذهنية التي تربط بينهما .

فقولنا : " هبّ النسيم " مثلاً : جملة تامة تعبر عما في الذهن من صورة تامة قوامها المسند إليه وهو "النسيم" ، والمسند هو "هبّ" ، ثم إسناد الهبوب إلى النسيم ، والإسناد عبارة عن عملية ذهنية تعمل على ربط المسند

فالذي يلاحظ أنّ المخزومي اشترط الإسناد أساسا تقوم عليه الجملة ، فكأنّه يرى أنّ من لوازم الجملة (الاستقلال) ، و (الإفادة) و (الإسناد) .

N كما يعرفها أيضا بقوله : « هي وحدة الكلام الصغرى ، والمركب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامّة والذي يعبر به المتكلم عمّا ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تنقل هذه الأفكار إلى السامع والمخاطب »⁽¹⁴⁾.

فتعريف الجملة بأنّها " وحدة الكلام " تعريف ينطوي على قصور في الدراسة النحويّة للتركيب العربي ؛ ذلك أنّ الجملة عبارة عن وحدات كلاميّة منسّقة و مرتّبة ، و متعلّقة بقوانين و أحكام لغويّة⁽¹⁵⁾ .

ويعرّفها تعريفا آخر بقوله : « الجملة إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامّة »⁽¹⁶⁾ . ومن خلال هذه التّعريفات نخلص إلى أنّ الجملة عند المخزومي تتمثل فيما يلي :

- 1 - الجملة هي الصورة الصغرى للكلام المفيد في أيّة لغة من اللغات .
 - 2 - الجملة عبارة عن مركب يستطيع بواسطته المتكلم نقل الصورة الذهنيّة التي كانت قد تألفت عناصرها في ذهن المتكلم لينقلها إلى ذهن المتلقي .
 - 3 - الجملة هي أصغر وحدة كلاميّة .
- وبناءً على هذا التصور ناقش " المخزومي " بعض الجمل ، كالنداء و يرى أنّه : « أسلوب خاص يؤدّي وظيفته بمركب لفظي خاص ، وله دلالة خاصة يحسّها بها المتكلم و السامع »⁽¹⁷⁾ ، "فالمخزومي" لا يعدّ النداء جملة ؛ لأنّه يفتقر إلى الإسناد الذي يؤدي إلى إحداث فكرة تامّة . فهو لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ، ولفت نظر المنادي ، فهو كسائر أدوات التنبيه مثل (ألا) و

و نصب الخبر ، وهي فيما أزعّم فعل الكينونة الذي يدلُّ على الإسناد كقول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَا يُبْدِي لَكَ الْبَشَاشَةَ كَأَنَّهَا
أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْقَهُ لَكَ مُنْجِدًا

ف (كائنا) هنا فيما أزعّم استعملت لتؤدي الغرض الذي أشرت إليه ، و ليس لوجودها فائدة أخرى ، وإن جرت مجرى (كان) في نصيبها الخبر (أخاك) ولو قيل : وما كل من يبدي بشاشة أخوك أو أخ لك لما فقد الكلام شيئا من معناه أو دلّالته»⁽¹⁰⁾ .

بعد ذلك يشير " المخزومي " إلى أنّ العربية حين استغنت في طور من أطوار تاريخها على الربط بين طرفي الجملة استعاضت منه باستعمال الضمير " هو " الذي يسميه البصريون " فصلا " و يسميه الكوفيون " عمادا " ، وذلك في الجمل الاسمية غالبا ، وفي الجمل الاسمية التي يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة كقولهم : " محمد الشاعر " ، و " خالد الفقيه " ، وهاتان الجملتان تامتان مستوفيتان كل المتطلبات التي يقتضيهما الإسناد ، ولكن الأمر فيها قد يكتنفه اللبس فيظن أنّ " الشاعر " و " الفقيه " نعتان لا مسندان ، فإذا جيء بهذا

الضمير زال اللبس ، و كان الكلام نصا في الإسناد⁽¹¹⁾ . لكنّه لا يطمئن إلى هذه التعريفات جميعا ، فيضع تعريفا جديدا للجملة يكاد يكون استنساخا لما ارتضاه " إبراهيم أنيس " من قبله لها⁽¹²⁾ ، مع الفارق أنّ كلام " المخزومي " يشعر بأنّه يبيح تقدير الطرف المحذوف ، ومعنى هذا أنّه يتمسك بفكرة الإسناد ويظهر ذلك في قوله : « الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، وليس لازما أنّ تحتوي العناصر المطلوبة كلّها، فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظا، أو من المسند لوضوحه و سهولة تقديره »⁽¹³⁾ .

منها على مسند اليه و مسند ؛ وذلك لأنَّ العبارتين ترتبطان بواسطة أداة الشرط ارتباطا وثيقا ، ولا يتصور معه استقلال احدي العبارتين عن الأخرى ، يقول : « ليس جملة الشرط جملتين إلّا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي ، أمّا بالنظر اللُّغوي فجملتا الشرط جملة واحدة ، و تعبير لا يقبل الانشطار لأن الجزأين المعقولين فيها إنمّا يعبران معًا عن فكرة واحدة ؛ لأنك إذا اقتصرنا على واحدة منها أخلت بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك ، وقصّرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع »⁽²³⁾. ويمكن ربط هذه الرؤية برأي عبد القاهر الجرجاني (ت 474 هـ) الذي عبّر عن ذلك بقوله : « الشرط . كما لا يخفى . في مجموع الجملتين لا في كل واحد منهما على انفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى »⁽²⁴⁾. وعليه فالمخزومي يرى أنّ تقسيم جملة الشرط إلى جملتين تقسيم قائم على النظر العقلي و التحليل المنطقي الذي كان طاغيا في أذهان النحاة ، وقد سمّى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب (عبارة) ؛ أي عبارة الشرط وعبارة الجواب ، ومن الاثنین تتكون الجملة الشرطية⁽²⁵⁾. وقد وفق المخزومي عندما جعل جملة الشرط وجوابه جملة واحدة لا تقبل الانشطار ؛ لأنّهما يعبران عن فكرة واحدة ، فالشرط له أركان « بعضها تركيبی و البعض دلالي »⁽²⁶⁾، وهذا يذكرنا بمصطلح الجملة المدمجة (**embedded sentence**) ، وهي التي تعمل بكونها جزءا من أخرى وهي (الجملة الأساسية)⁽²⁷⁾، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود أركان وهي :

1. المشروط أو فعل الشرط .
2. المشروط له أو الشرط .
3. أداة الشرط .

(ها) ، وغيرهما من أدوات التنبيه الأخرى ، إلّا أنّه مرّكّب لفظي⁽¹⁸⁾ ، فمرّة يطلق عليه (أسلوب خاص) و مرّة (مركب لفظي) ، وبعد ذلك خرج " المخزومي " بنتيجة مفادها « إنّ النداء ليس جملة فعلية ، ولا جملة غير إسنادية ؛ وإنمّا هو مرّكّب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة ، أو لدعوته إلى إغائة أو نصرة أو نحو ذلك »⁽¹⁹⁾، فالنداء إذن عند المخزومي لا يرقى إلى أن يكون جملة لفقده عناصر الجملة ، فهو يطلق عليه بأنّه (مركب لفظي) غير إسنادي ، كما أنّ المخزومي يعدُّ أسماء الأصوات مرّكّبات لفظية ، وذلك كما يفهم من تشبيهه أسلوب النداء بها، وهناك من أطلق على النداء جملة غير إسنادية ، ومنهم من عدّه شبه جملة⁽²⁰⁾ .

ومعلوم أنّ النداء و القسم جملة فعلية عند كثير من النحاة القدامى ، فهم يقدرّون أفعالا في صدر النداء و القسم ، فيقولون في نحو: (يا زيد) ، (أدعو زيدا) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ سورة الليل ، الآية : 1 ، أي: أقسم بالليل⁽²¹⁾، على الرغم من أنّ التّقدير في هذين الأسلوبين يحوّل معناها من الإنشاء إلى الخبر .

ويتساءل أحد الدّارسين عن ذلك قائلا : « ولست أدري هل يسمي كل تركيب غير إسنادي مفيد مركبا لفظيا ؟ وهل أسماء الأصوات عنده مرّكّب لفظي كما يفهم من تشبيهه أسلوب النداء بها ؟ لقد وصف أسلوب القسم بأنّه أيضا " أسلوب خاص " ، فهل يفهم من هذا أنّه هو الآخر " مركب لفظي " ؟ »⁽²²⁾. لكن رغم اشتراط " المخزومي " الإسناد في الجملة ، فقد خذله ذلك في إحداث فكرة تامّة في أسلوب الشرط ، فهو يرى أنّ أسلوب الشرط يتكوّن من عبارتين ، تكونان جملة واحدة لا جملتين وإن اشتمل كل

4 - الجزء وهو ركن دلالي متضمن في جواب الشرط . فهذه الأركان يتحقق الشرط ، وبدون واحد منها تفقد جملة الشرط الاستقلال و الإفادة ؛ لأنَّ هذه الأركان تربط بين طرفي الشرط وجوابه ، فمن هنا كانت جملة الشرط وجوابه جملة واحدة لا تقبل الانشطار.

ويثير " كريم حسين ناصح الخالدي " مسألة في غاية الأهمية وهي أننا لسنا بحاجة إلى القول بوجود الجملة الشرطية ، ليتحد معنى الكلام و الجملة ؛ ذلك أنَّ جزئي الشرط في حال ارتباطهما بأداة الشرط لا يكون لأيٍّ منهما معنى مفيد ، ولكن إذا نظرنا إليهما كجملتين مستقلتين فإنَّهما تفيدان معنى مستقل ، يقول : « ومردُّ الوهم فيما ذهب إليه الزمخشري⁽²⁸⁾ ، وابن هشام أنَّهما يعدان جملة الشرط أو جملة الجواب أو جملة الصلة جملاً غير مفيدة ، وفي ذلك نظر؛ لأنَّ هذه الجمل ليست كما يقولان ؛ بل هي مفيدة ، فقولنا : " إن يأت زيد فسوف أكرمه" تفيد معنى تاماً بشرطه و جوابه ولو فصلت جملة الشرط لأفادت معنى تاماً كذلك ، ومثلها جملة الجواب ، أمَّا النقص الذي يبدو في الظاهر- وجود الأداة (إن) ، فيعود إلى دلالة الأداة نفسها ، ذلك أنَّها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقق غيره ؛ أي تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط وهذه الدلالة على الترابط بين الشرط و الجواب ، واقتضاء لشرط الجواب ، هي التي توحى بالنقص في المعنى لكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة (الأداة وجملة الشرط وجملة الجزء) تختلف عن أنواع الجمل الأخرى ، فهي جملة قائمة برأسها ، لها نظم خاص ، وأحوال و دلالات لا تجدها في أي نوع من أنواع الجمل الأخرى⁽²⁹⁾.

من هذه التعريفات نخرج في الحقيقة بعدة صور للجملة عند " المخزومي " وهي :

- 1 - الجملة .
 - 2 - الجملة التامة .
 - 3 - الجملة في أقصر صورها . وهي أيضاً :
 - 1 - الصورة الصغرى للكلام .
 - 2 - الوحدة الكلامية الصغرى⁽³⁰⁾ .
- و الذي يدقق النظر فيما قدمه " المخزومي " ، لا يجده أقام تعريفاته للجملة على أساس يتنوع ولا على معايير ثابتة ودقيقة ، فقد اختلطت هذه المعايير وتداخلت وهي كالتالي :
- 1 - معيار المعنى التام أو الكلام المفيد ، وهو معيار ذهب إليه عامَّة النحاة القدامى ، وانتقد بعض الدارسين هذا المعيار لأنَّه معيار لا يؤدي في النهاية إلى شيء محدد ؛ ذلك أنَّه لم يبين المقصود بالمعنى التام ، ولم يبيِّن معايير المعنى التام ، ثمَّ إنَّ المعنى التام أو المفيد « لا يحكمه النظام التَّحوي وحده ، وإنَّما يتدخل فيه السياق الذي تقال فيه الجملة ؛ أي أنَّ المعنى تتدخل فيه أحيانا عوامل لغويَّة واجتماعيَّة وغير اجتماعيَّة⁽³¹⁾ .
 - 2 - ويتَّصل هذا المعيار بطول الجملة وقصرها ، حيث يرى أنَّ الجملة هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً ، وانتقد " خليل حلمي " هذا المعيار من جهة أنَّه يتناقى مع المنهج اللغوي الحديث ، فمن المعلوم أنَّ الوحدة الكلاميَّة هي " الفونيم " أو " المورفيم " ⁽³²⁾ ، وعليه تكون الجملة بخلاف ما تصوره المخزومي بأنَّها الوحدة الكلامية الكبرى ، ولكن يردُّ على " خليل حلمي " وغيره من الدارسين الذين شاطروه الرأي أنَّ " الفونيم " أو " المورفيم " يقصد به أصغر وحدة صوتيَّة وليست كلاميَّة ، ومقصد " المخزومي " واضح وهو أنَّ الجملة أصغر وحدة كلاميَّة وليست صوتيَّة ، فهناك فرق بين الوحدة الصوتيَّة والوحدة الكلاميَّة :

الواقع اللغوي على رأي المخزومي ، فالجملة الاسمية عندهم هي التي تبدأ بالاسم ، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل، أو كما قال ابن هشام (ت761هـ): «الاسمية هي التي صدرها اسم كزيد ، وهيمات العقيق ، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل كقام، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد وقم»⁽³⁶⁾ . ويرى " المخزومي " أن هذا التحديد للجملة الاسمية و الجملة الفعلية تحديد ساذج : لأنه يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض ، وكان على النحاة أن يبحثوا على أساس آخر للتفريق بين النوعين⁽³⁷⁾ . كما يرى أن هذا التحديد قد جرّ الدارسين إلى مشكلات جمّة لجأوا فيها إلى التأويل و التقدير، وتحميل الأسلوب العربي ما لا يحتمل ، الأمر الذي دفع به إلى وضع تحديد للجملتين - الاسمية و الفعلية - يقوم على أساس إدراك المعنى الذي تحمله العبارة الفعلية والعبارة الاسمية ، فالفعلية هي التي يدلُّ فيها المسند على التجدد ، والاسمية هي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت⁽³⁸⁾ . وما يمكن ملاحظته هنا أن "المخزومي" قد أقحم المعنى في تقسيمه الجملة العربية إلى اسمية وفعلية ، باعتماده على دلالة المسند على التجدد و الدوام و الثبوت ، في حين أن المسند في واقع الأمر عبارة عن مفهوم تركيبى .

غير أن فكرة التجدد في الفعل ، و الثبوت في الاسم التي اعتمدها " المخزومي " لم ترض بعض الباحثين ، وعدّها مسألة بلاغية لا تصلح أن تكون مادة للبحث النحوي : لأنّ التجدد في الجملة الفعلية لا يكون إلا في الأفعال التي تفيد التجدد فعلا ، وأمّا الأفعال التي تدلُّ على أحداث منطقية ك (سافر وذهب ومات) فليس

إذ يقصد بالوحدة الكلامية الوحدة التركيبية القائمة على فكرة الإسناد .

3 - أمّا المعيار الآخر فيتصل بالتركيب وعناصره ووحداته مثل المسند والمسند إليه والرابط الإسنادي ، وأوّل من استعمل هذا المعيار في تحديد الجملة هو سيبويه (ت 180هـ) ، إذ قال : «هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يغيى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا»⁽³³⁾ .

فنحن إذاً أمام عدّة تصورات ، وأمام عدّة معايير وبعض هذه المعايير غامض ، فهي لا تكاد تلتقي إلا في كونها أنّها ليست معايير لغوية وهذا ما يقودنا إلى القول بأن مفهوم الجملة عند " المخزومي " غامض وبالتّالي فمن الصعب بمكان أن نطبق التصور النظري على المستوى التطبيقي.

ثانيا : أقسام الجملة عند المخزومي :

تأثر " المخزومي " بإبراهيم أنيس⁽³⁴⁾ في تقسيم الجملة على أساس معيار الإسناد ، ولكنّه كان أدق منه في تحديد أصناف الجملة وفق هذا المعيار ، ومن جديد تقسيمه للجملة العربية انتقاده طريقة القدامى في التقسيم ، ويوضّح ذلك قائلا : « ينبغى أن يبني تقسيم الجملة على أساس آخري نسجم مع طبيعة اللغة ويستند إلى ملاحظة الجمل ، ومراقبة أجزائها في أثناء الاستعمال ، وينبغي أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا المسند إليه كما فعلوا : لأنّ أهمية الخبر أو الحديث إنّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة »⁽³⁵⁾ . وقوله هذا يستند إلى أمرين :

- 1 - اعتماد التقسيم بناء على الوظيفة .
- 2 - اعتماد المسند لا المسند إليه أساسا لهذا التقسيم . وقد دأب أكثر النحاة على تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ، وهو تقسيم يقره

فالجرجاني لم يقصد بكلامه هذا وضع تحديد مميز للجملتين الاسميّة والفعليّة ؛ ولكنّه حدد موضوع كل من الاسم والفعل ، الأمر الذي حدا من جاء بعده ممن أفاد من رأيه المذكور بأن يضع هذا التحديد . وقد أخذ " المخزومي " على " ابن هشام " تقسيمه للجمله إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة ، وتقديمه الاسميّة على الفعليّة باعتبارها الأصل ، ورأى أنّ هذا الأمر ينافي الحقيقة اللغوية القائلة بأنّ الفعل أصل كما أخذ عليه اعتباره جملي (هيمات العقيق ، وأقام الزيدان) جملتين اسميتين ، في حين أنّ (هيمات) فعل في نظر الكوفيين وفي نظره ، والزيدان في الجملة الثانية فاعل لا مبتدأ . وانطلاقاً ممّا تقدم يمكن القول بأنّ الجملة عند " المخزومي " اسميّة وفعليّة لا غير ، منكرة استقلال الجملة الظرفيّة - عند ابن هشام - يقول : « ولنا في ما قاله رأي آخر ، لا يقره فيما ذهب إليه ؛ لأنّ الجملة الظرفيّة التي عدّها قسماً ثالثاً إنّ كان الظرف معتمداً فجدير بها من قبيل الجملة الفعليّة ، وإن لم يكن معتمداً فهي من الجملة الاسميّة ، فلا حاجة لنا إلى تكثير الأقسام »⁽⁴²⁾ . ويتجاوز " المخزومي " وجهة النظر التقليدية التي تعدّ جملة (طلع البدر) جملة فعليّة وجملة (البدر طلع) جملة اسميّة ، ويذهب إلى أنّ كلتا الجملتين فعليّة تتألّف من فعل و فاعل ؛ لأنّ ذلك سيجنبنا الوقوع في كثير من الإشكالات التي أوقع النحاة القدامى أنفسهم فيها أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي ، وهو بذلك يرى أنّ المعنى أدلّ على نوع الجملة من مكوناتها⁽⁴³⁾ . و الذي أدّى بالنحاة إلى اعتبار جملة " طلع البدر " اسميّة : « هو ما ألزموا به أنفسهم ، وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللغة في شيء »⁽⁴⁴⁾ ، وكان منهجهم هذا يقتضي منع تقدير الفاعل مع

فيها من التجدد شيء ، وليس لنا أن نربط التجدد بالفعل ؛ لأنّه ليس من منهجنا ؛ ولأنّ الشواهد لا تؤيد هذا التجدد ؛ بالإضافة إلى أنّ هذا التجدد لا يصلح أن يكون إلاّ مادّة للنقد البلاغي⁽³⁹⁾ . ويرى البعض الآخر أنّ التجدد إنّ كان صالحاً للجملة الفعليّة المضارعيّة ، فإنّه لا يصلح للجملة الفعليّة الماضويّة⁽⁴⁰⁾ . وهذا هو الصواب ؛ لأنّ عدم انطباق التجدد على الجملة الفعليّة الماضويّة يجعله يفتقر إلى صفة الشمولية ، وهي صفة مهمة في قواعد اللغة العربية .

وقد أفاد " المخزومي " في تحديده المذكور للجملة الاسميّة والفعليّة ممّا ذهب إليه " عبد القاهر الجرجاني " حينما قال : « إنّ موضوع الاسم يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، وأمّا الفعل فموضوعه أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء ، فإذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً من غير أن تجعله يتجدد ، ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمرو قصير ، فكما لا يقصد ها هنا أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجّههما وتثبتهما فقط وتقتضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من اثباته لزيد ، وأمّا الفعل فإنّه يقصد فيه إلى ذلك ؛ فإذا قلت : زيد ها هو ذا ينطلق ، فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع من جزء ، وجعلته يزاوله ويزجّيه ، وإن شئت أنّ eتحسّ الفرق بينهما من حيث اللطف فتأمل هذا البيت :

لَا يَأْلُفُ الدِّرْهَمَ المَحْزُوبُ صَرْتَنَا

لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيَّهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل لكان يمرّ عليه وهو ينطلق لم يحسن »⁽⁴¹⁾ .

وأما الثانية : فهي أنّ التجدد الذي عناه الجرجاني مقصور على الفعل المضارع في حين جاءت أمثلة المخزومي على الفعل الماضي⁽⁵⁰⁾ . ويرى الباحث أنّ عدم مطابقة قول "الجرجاني" فيما رآه "المخزومي" لا يعني ذلك عدم رجحان قول "المخزومي" : لأنه دعم رأيه بأدلة أخرى منها التخلّص من التكلّف والتعقيد في الإعراب ، إضافة إلى مطابقة ما ذهب إليه للواقع اللغوي .

من خلال ما سبق يتبيّن ما يلي : لا شك أنّ تصور "المخزومي" لمفهوم الجملة لم يكن بعيدا عن تصور النحاة القدامى لها كسيبويه و المبرد ، وأقرب ما يكون تصوره للجملة إلى تصور إلى ابن جني ، إلا أنّ ما يميز المخزومي عن بعض النحاة القدامى أنّه على ضوء مفهومه للجملة ناقش بعض التركيبات كالنداء والشرط ، وخرج برأي آخر مستقل عمّا ذهب إليه هؤلاء النحاة .

اشتراط المخزومي في الجملة : (الاستقلال) ، و (الإفادة) ، و(الإسناد) ، فهذه الأركان التي تقوم عليها الجملة العربية وإذا اختلفت منها ركن أخرج هذا الأسلوب عن كونه جملة كما فعل مع أسلوب النداء وأسلوب الشرط لفقدتها لشرط الإسناد ، وأخرج العبارات التي تخلو من التركيب الإسنادي من دائرة الجمل ، وهذا ما يجعل تعريفات المخزومي للجملة تشمل شيئا من اللبس

تنقسم الجملة عند المخزومي إلى قسمين : اسمية وفعليّة ، ويردّ الجملة الظرفيّة و الشرطيّة إليهما ، وأنّ ما يحدد اسميّة وفعليّة الجملة هو مبنى المسند ، فإذا كان مبنى المسند فعلا فالجملة فعليّة. وإن كان مبناه اسما فهي اسميّة .

الفعل ، وذلك لعلل شتى ، فقد علّل ابن الأثباري (ت 577 هـ) ذلك بأنّ : « الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل »⁽⁴⁵⁾ .

وإلى مثل مقالته يذهب ابن يعيش (ت769 هـ) الذي علّل وجوب تأخير الفاعل عن فعله بقوله : « إنّما وجب تقديم خبر الفاعل لأمروراء كونه خبرا ، وهو كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه »⁽⁴⁶⁾ . وتظهر مدى سيطرة المنهج العقلي على هذين التعليلين ، وهو لا يصلح لتفسير الظواهر اللغوية المختلفة ، مما يؤدي إلى إبعاد الدرس النحوي عن جو البحث اللغوي. ولم ينفرد الدارسون المحدثون بهذا الرأي - أي جواز تقديم الفاعل على الفعل - وإنّما سبقهم في ذلك نحاة الكوفة ، الذين احتجوا لمذهبهم هذا بقول الزّبيّاء :

مَا لِلْجَمَالِ مَشَمَهَا وَبَيْدًا
أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أَمْ حَدِيدًا⁽⁴⁷⁾ .

وقد انتقد "صلاح الدين الزعبلاني" رأي المخزومي السابق من جهتين :

أما الأولى : أنّ ما يراه في قوله : (طلع البدر) و (البدر طلع) لأنّهما جملتان متشابهتان من حيث الإسناد لذا كانتا فعليتين " قوله هذا لا أظنّه صحيحا " ويرى أنّ النحاة قد جانبوا الصواب في الفصل بين الجملتين ، و أنّ " المخزومي " فاته الصواب حينما قال : « ...وأما الجملة الاسميّة فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام »⁽⁴⁸⁾ ، واستشهد بكلام الجرجاني ، في حين أنّ الجرجاني لم يقصر الجملة الاسميّة على الجملة التي جاء مسندها اسما فيما اقتبسها المخزومي في كلامه ، وكل ما أشار إليه في مثاله هو ثبوت الانطلاق لزيد في قولك : " زيد منطلق " ، وتجدّده في قولك : " هو ذا ينطلق " ، لا أكثر من ذلك ولا أقل⁽⁴⁹⁾ .

- الهوامش :

- الأد الجزائري ، (د.ط) ، 1431 هـ / 2010 م ،
ج1، ص15 .
(16) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص53 .
(17) . المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
(18) . المرجع نفسه ، ص53 . 54 .
(19) . المرجع نفسه ، ص 311 .
(20) . سعيد جاسم الزبيدي ، نحوي مجهول في القرن
العشرين : الشيخ يوسف كركوش و كتابه (رأي في
القرن العشرين) . دار أسامة ، عمان ، 2003 م
ص23 .
(21) . ينظر: ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق :
عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، لبنان ، 1987 م ، ج1 ، ص333 ، 431 .
وينظر : السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع
الجوامع ، تحقيق : عبد الحميد هندراوي ، المكتبة
التوفيقية ، (د.ط) ، القاهرة ، مصر ، (د.ت) ، ج1 ،
ص 57 .
(22) . محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية
في الجملة بين القديم والحديث ، دار الفكر العربي ،
(د.ط) ، القاهرة ، 2003 ص54
(23) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص 57 .
(24) . عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن
بن محمد) ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : محمد رضوان
الداية وفايز الداية ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق ،
1428 هـ / 2007 م ، ص 239 .
(25) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص284 ، 289 ، 290 .
(26) . سمير شريف أستيتية ، الشرط والإستفهام في
الأساليب العربية ، المكتبة اللغوية ، الأردن ، 2000 م
، ص9 .
(27) . ينظر: معصومة عبد الصاحب ، الجمل
الفرعية في اللغة العربية بين تحليل سيبويه ونظرية
تشومسكي التوليدية التحولية ، دار غريب للطباعة
، القاهرة ، 2008 م ، ص39 .
(28) . يذهب الدكتور الخالدي إلى جعل الزمخشري
مع ابن هشام وبعض القائلين بتبعية الجملة
الشرطية للجملة الفعلية ، والحقيقة أنّ ابن يعيش
(1) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه
، دار الرائد العربي ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، 1406 هـ /
1986 م ، ص 31 .
(2) . خليل حلمي ، العربية و علم اللغة البنيوي ،
دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث ، دار
المعرفة الجامعية ، (د.ط) ، الإسكندرية ، 1995 م ،
ص 76 .
(3) . أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، دار العروبة
للنشر والتوزيع ، ط1 ، الكويت ، 1982 م ، ص31 .
(4) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص 31 .
(5) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق
على المنهج العلمي ، شركة ومطبعة البابلي الحلبي ،
ط1 ، مصر ، 1966 م ، ص84 .
(6) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص 31 .
(7) . علي أبو المكارم ، مقومات الجملة العربية ، دار
غريب للطباعة و النشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة ،
2006 م ، ص 37 .
(8) . تَمَّام حَسَّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار
الثقافة ، (د.ط) ، الدار البيضاء ، المغرب ، ص193 .
(9) . عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو
العربي ، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع ، (د.ط)
، الكويت ، (د.ت) ، ص 32 .
(10) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص32 .
(11) . المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
(12) . يعرف " إبراهيم أنيس " الجملة بقوله : « الجملة
في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام ، يفيد
السامع معنى مستقلا بنفسه ، سواء تركب هذا
القدر من كلمة واحدة أو أكثر » . ينظر: إبراهيم أنيس
، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط6 ،
القاهرة ، 1987 م ، ص 277 . 278 .
(13) . مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ،
ص33 .
(14) . المرجع نفسه ، ص 37 .
(15) . بلقاسم دفة ، بنية الجملة الطلبية ودلالاتها في
السور المدنية ، منشورات مخبر أبحاث في اللغة و

- (40). نعمة رحيم العزاوي ، دراسات في اللغة ، مطابع دار الشؤون الثقافية ، ط1 ، بغداد ، 1986 م ، ص 152 .
- (41). عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 146 .
- (42). مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 51 . 52 .
- (43). ينظر: المرجع نفسه ، ص 42 .
- (44). المرجع نفسه ، ص 43 .
- (45). ابن الأنباري (أبو البركات) ، أسرار اللغة العربية ، عني بتحقيقه : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، (د.ط) ، دمشق ، (د.ت) ، ص 35 .
- (46). ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء بن علي الموصلي) ، شرح المفصل للزمخشري ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1422 هـ / 2011 م ، ج 1 ، ص 201 .
- (47). ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 44 .
- (48). المرجع نفسه ، ص 42 .
- (49). ينظر: صلاح الدين الزعبلوي ، الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، العددان 42 ، 43 ، 1991 م ، ص 157 .
- (50). ينظر: المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

- شراح المفصل هو من يؤيد ابن هشام ومن سار في ركابه في اعتبار الجملة الشرطية تابعة للجملة الفعلية وليس الزمخشري .
- (29). كريم حسين ناصح الخالدي ، نظرات في الجملة العربية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 1429 هـ / 2005 م ، ص 17 .
- (30). خليل حلمي ، العربية وعلم اللغة البنيوي ، دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، (د.ط) ، الإسكندرية ، 1995 م ، ص 74 . 75 .
- (31). المرجع نفسه ، ص 76 .
- (32). المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
- (33). سيويوه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط3 ، القاهرة ، 1988 م ، ج 1 ، ص 23 .
- (34). قسم "إبراهيم أنيس" الجملة إلى قسمين : الأولى : وهي التي تشمل على " فعل " يقوم فيها بعمل "المسند " ، نحو قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ سورة البقرة ، الآية : 7 ، وقوله جل من قائل : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرِجَالٍ مِّن قُلُوبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ سورة الأحزاب ، الآية : 4 .
- الثانية : وهي ما يكون فيها المسند وصفا مشتقا ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة الحجرات ، الآية : 7 .
- (35). مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد و تطبيق على المنهج العلمي ، ص 68 .
- (36). ابن هشام ، (أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف) ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، (د.ط) ، صيدا ، 1411 هـ / 1991 م ، ج 2 ، ص 433 .
- (37). ينظر: مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 39 .
- (38). المرجع نفسه ، ص 41 ، 42 .
- (39). ينظر: إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، مطبعة العاني ، (د.ط) ، بغداد ، 1966 م ، ص 204 . 208 .